

مجلس المحافظين

GOV/2007/48

Date: 30 August 2007

Restricted Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2007/38)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ قدم المدير العام تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران) (الوثيقة GOV/2007/22). وقد قدم التقرير على التوازي إلى مجلس الأمن طبقاً لقرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (لعام ٢٠٠٦) و١٧٣٧ (لعام ٢٠٠٦) و١٧٤٧ (لعام ٢٠٠٧). ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ أيار/مايو ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات، الخاص بإيران والمعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في إيران.

٢- في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ اجتمع المدير العام مع أمين مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران. وقد اتفق أثناء هذا الاجتماع على وجوب أن يتم، في غضون السنتين يوماً التالية، وضع خطة بشأن طرائق حسم باقي القضايا المتعلقة بتنفيذ الضمانات؛ بما في ذلك القضايا المتعلقة منذ وقت طويل (الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2007/22). وقد نوقشت تلك الطرائق في اجتماعات ترأسها نائب المدير العام لشؤون الضمانات ونائب أمين مجلس الأمن القومي الأعلى؛ حيث عقدت تلك الاجتماعات في طهران في ١١-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وفي ٢٠-٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وفي فيينا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وضعت الصيغة النهائية لخطة (يشار إليها فيما بعد باسم "خطة العمل") تتضمن تفاهات بين الأمانة وإيران بشأن الطرائق والإجراءات والمواعيد الزمنية المتعلقة بحسم تلك الأمور. (التي صدرت أيضاً ضمن الوثيقة INFCIRC/711 المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧).

ألف- الأنشطة المتعلقة بالإثراء

٣- منذ أيار/مايو ٢٠٠٧ واصلت إيران اختبار آلات طرد مركزي فردية وكذلك اختبار السلسلتين التعاقبيتين اللتين تتألفان من ١٠ آلات ومن ٢٠ آلة علاوة على سلسلة تعاقبية تتألف من ١٦٤ آلة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وفي الفترة ما بين ١٧ آذار/مارس و٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ قامت إيران بتلقيم كمية تبلغ ١٤ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل الآلات الفردية؛ ولم يحدث أي تلقيم لمواد نووية داخل السلسل التعاقبية.

٤- ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ قامت إيران بتلقيم كمية تبلغ تقريباً ٦٩٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية الموجودة في محطة إثراء الوقود؛ وهذه الكمية تقل كثيراً عن الكمية المتوقعة بالنسبة لمرفق مُصمَّم على هذا النحو. وفي حين أن إيران أعلنت أنها بلغت مستويات إثراء باليورانيوم ٢٣٥ تصل إلى ٤,٨% في محطة إثراء الوقود فإن أعلى مستوى إثراء قيس في العينات البيئية التي أخذتها الوكالة حتى الآن من مكونات السلاسل التعاقبية والمعدات المتعلقة بها هو ٣,٧%. وسيجرى حصر تفصيلي للمواد النووية، وهو أمر ضروري من أجل التثبت من مستوى الإثراء الفعلي، عندما يتم سحب النواتج والمخلفات من السلاسل التعاقبية. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ كانت هناك اثنا عشرة سلسلة تعاقبية يتألف كل منها من ١٦٤ آلة تعمل على نحو متزامن ويجري تلقيمها بسادس فلوريد اليورانيوم؛ وكانت هناك سلسلة تعاقبية أخرى تعمل بدون سادس فلوريد اليورانيوم؛ علاوة على سلسلة تعاقبية أخرى يجري اختبارها فراغياً، بالإضافة إلى سلسلتين تعاقبيتين آخرين يجري تشييدهما.

٥- ومنذ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ تعكف الوكالة على تنفيذ الضمانات في محطة إثراء الوقود من خلال عمليات تفتيشية مؤقتة وعمليات تحقق من المعلومات التصميمية وعمليات تفتيشية مفاجئة ومن خلال استخدام تدابير الاحتواء والمراقبة (الوثيقة GOV/INF/2007/10). وقد أجريت حتى تاريخه أربع عمليات تفتيشية مفاجئة في محطة إثراء الوقود.

٦- وفي ٢٤ و٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على التوالي زودت الوكالة إيران بمسودة وثيقة تشرح بالتفصيل النهج الرقابي الخاص بمحطة إثراء الوقود، وبمسودة ملحق مرفق. ونوقشت المسودتان أثناء اجتماع تقني عقد في طهران في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسيجرى مزيد من المناقشات من أجل وضع الصيغة النهائية لملحق المرفق بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

٧- ظلت الوكالة ترصد استخدام وبناء الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والكسنون المشعة، وفي المفاعل البحثي النووي الإيراني (IR-40)؛ وذلك من خلال عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية. وليست هناك مؤشرات تدل على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في تلك المرافق.

جيم- المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل

٨- بناء على موافقة إيران في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ ولاحظت أن عملية تشييد هذا المرفق مستمرة. وتشير الصور الملتقطة بواسطة السوائل إلى أن تشغيل محطة إنتاج الماء الثقيل مستمر أيضاً.

دال- القضايا العالقة

دال-١- تجارب البلوتونيوم

٩- بناء على المتفق عليه في الاجتماع المعقود في ١١-١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ زودت الوكالة إيران في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بقائمة خطية بالتساؤلات المفتوحة المتبقية المتعلقة بتجارب فصل البلوتونيوم التي أجرتها إيران في مفاعل طهران البحثي (الفقرتان ٢٠ و ٢١ من الوثيقة GOV/2007/8). وأثناء اجتماع تقني عقد في طهران في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ قدمت إيران معلومات إضافية بشأن توزيع التدفقات النيوترونية فيما يخص

منطقة قلب المفاعل ومنطقة العاكس/المهدى؛ كما قدمت تفاصيل حول قياسات سابقة تتعلق بالتدفقات النيوترونية ومعلومات بشأن ظروف التشعيع. واستعانت الوكالة بتلك المعلومات الإضافية في إجراء تقديرات منقحة بشأن كمية البلوتونيوم ٢٤٠ التي يمكن توقع توافرها من وراء تشعيع الكبسولات المستهدفة. والتقديرات المنقحة المشتقة من هذه المعلومات الجديدة لم تكن غير متساوقة مع الاستنباطات السابقة التي توصلت إليها الوكالة استناداً إلى العينات المأخوذة أثناء الاستقصاءات التي أجرتها. وقد خلصت الوكالة، أخذاً في اعتبارها جميع المعلومات المتاحة، إلى أن إعلانات إيران بشأن تلك التجارب تتسق مع استنباطات الوكالة فيما يخص تواريخ وكميات وأنواع المواد الداخلة في تلك التجارب (الفقرتان ١٥ و ١٦ من الوثيقة GOV/2006/53). ومن ثم تعتبر تلك القضية محسومة.

١٠- وفي الاجتماع المعقود في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ تم تناول مسألة وجود ومنشأ التلوث بجسيمات يورانيوم شديد الإثراء الذي عثر عليه في عينات مأخوذة من حاويات الوقود المستهلك في مرفق خزن النفايات المقام في كارج (الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2006/53). وزعمت إيران أن سبب هذا التلوث يرجع إلى تسرب شاب مجمعات الوقود الموجودة في مفاعل طهران البحثي؛ وهي مجمعات سبق خزنها في الماضي خزناً مؤقتاً داخل تلك الحاويات. وأثناء الاجتماع المذكور قدمت إيران نسخة من تقرير يصف الاستقصاءات التي أجرتها بشأن مسألة تسرب الوقود في مفاعل طهران البحثي، وهو المفاعل الذي كانت الوكالة قد قدمت بصدده دعماً تقنياً في بداية تسعينات القرن الماضي. واستناداً إلى تلك المعلومات خلصت الوكالة إلى أن المصادر الرئيسية لليورانيوم المشع الشديد الإثراء الموجود في نظام التبريد من المرجح أنها تشمل كلا من حالات تسرب من الوقود ذاته وتلوث بيورانيوم مشع شديد الإثراء نابع من سطح غلاف الوقود. وهناك تقديرات ممكنة أخرى مفادها أن كمية اليورانيوم الطبيعي الموجودة في ماء التبريد الخاص بمفاعل طهران البحثي كانت كافية لتخفيف مستوى إثراء جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء إلى المستوى الذي عثر عليه في العينات التي أخذتها الوكالة من الحاويات الموجودة في كارج. كما قدمت إيران معلومات عن معدلات الحرق وكتلة اليورانيوم فيما يخص جميع مجمعات الوقود وقت تفريغ الوقود تفريغاً مؤقتاً ووقت تفريغه تفريغاً نهائياً. وتشير البيانات إلى حدوث تسرب فعلي في عدة مجمعات تحكم في الوقود وإلى أن معدلات الحرق المعلنة تضاهي المعدلات المحسوبة فيما يخص أغلبية جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء. ومن ثم خلصت الوكالة إلى أن إعلانات إيران ليست غير متساوقة مع استنباطات الوكالة؛ والوكالة تعتبر أن هذه القضية باتت الآن قضية محسومة.

دال-٢- اقتناء تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي طراز P-1 و P-2

١١- كي تتمكن الوكالة من استكمال استقصاءاتها بشأن نطاق وطبيعة برنامج إيران لإثراء اليورانيوم بالطرد المركزي فإنها تحتاج إلى معاينة معلومات إضافية (الفقرات ١٠ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2006/27). وتشمل هذه المعلومات تلك المرتبطة باقتناء تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي طراز P-1 في عام ١٩٨٧، وتكنولوجيا الأجهزة ذاتها من طراز P-1 و P-2 في منتصف تسعينات القرن الماضي، فضلاً عن الوثائق الداعمة للملائمة والتوضيحات من جانب الأفراد المعنيين. وما زالت الوكالة في انتظار جملة أمور منها ما يلي: نسخة من العرض المكتوب بخط اليد الذي قدمته الشبكة إلى إيران في عام ١٩٨٧؛ وتوضيح لتواريخ الشحنات المستلمة في أواسط تسعينات القرن العشرين ومحتوياتها؛ والمعلومات المتصلة بشراء المغنطيسات الملائمة لأجهزة الطرد المركزي طراز P-2. إلا أن إيران تعهدت، كجزء من خطة العمل، بأن تقوم، في غضون الشهرين المقبلين، بالإجابة عن تساؤلات خطية موجهة من الوكالة، فضلاً عن توفير التوضيحات وفرص معاينة المعلومات، كالوثائق الداعمة مثلاً، مع تحديد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كموعده مستهدف لحسم هذه القضية.

دال-٣- التلوّث

١٢- سبق إبلاغ مجلس المحافظين (الفقرتان ١٦ و ١٧ من الوثيقة GOV/2007/8؛ والفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2006/53)، بأن تحليل العينات البيئية المأخوذة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من معدات اشتراها رئيس سابق لمركز بحوث الفيزياء، وموجودة في جامعة تقنية في طهران، قد اظهر وجود عدد ضئيل من جسيمات اليورانيوم الطبيعي والشديد الإثراء. وقد التمس الوكالة إيضاحات، وطلبت السماح لها بأخذ عينات من معدات ومواد أخرى اقتناها مركز بحوث الفيزياء، كما طلبت السماح لها بمقابلة رئيس سابق للمركز المذكور (الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2006/53). ولم تستجب إيران بعد لهذه الطلبات. إلا أن إيران، وفقاً لما يتضح من خطة العمل، قد تعهّدت بإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة، استناداً إلى تساؤلات خطية موجهة من الوكالة، وذلك بعد حسم قضية أجهزة الطرد المركزي طراز P-1 و P-2.

دال-٤- وثيقة معدن اليورانيوم

١٣- لفهم كامل نطاق العروض التي قدمها الوسطاء الذين زوّدوا إيران بتكنولوجيا إثراء اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي، طلبت الوكالة نسخة من الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتصف إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم وإجراءات صب وتشكيل معدن اليورانيوم المثري والمستنفذ على شكل أنصاف كرات (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2005/87). وكما ورد في خطة العمل، فقد وافقت إيران الآن على التعاون في هذا الصدد.

دال-٥- البولونيوم-٢١٠

١٤- كما ذكر في خطة العمل، وافقت إيران على تزويد الوكالة، بعد أسبوعين من حسم قضية توفير نسخة من وثيقة معدن اليورانيوم، بتوضيحات حول التساؤلات المتبقية المتعلقة بأنشطة إيران المنطوية على استخراج مادة البولونيوم (الفقرات ٧٩ إلى ٨٤ من الوثيقة GOV/2004/83).

دال-٦- منجم غشين

١٥- كما ذكر في خطة العمل، وافقت إيران على تزويد الوكالة، بعد أسبوعين من حسم قضية البولونيوم-٢١٠، بالتوضيحات المطلوبة بشأن أنشطة تعدين وتركيز اليورانيوم في منجم غشين ومفرزته (الفقرات ٢٦ إلى ٣١ من الوثيقة GOV/2005/67).

هاء- الدراسات المزعومة

١٦- بغية توضيح عدد من جوانب نطاق وطبيعة برنامج إيران النووي طلبت الوكالة إجراء مناقشات مع إيران بشأن الدراسات المزعومة المتعلقة بتحويل ثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم، وباختبار متفجرات قوية، وتصميم مركبة قذائف عائدة (الفقرات ٣٨ إلى ٤٠ من الوثيقة GOV/2006/15). وتحقيقاً لهذه الغاية، عرضت الوكالة لإيران بالإطلاع على الوثائق التي في حوزتها بشأن الدراسات المذكورة. وكما ذكر في خطة العمل، ففي حين أن إيران تعتبر أن هذه المزاعم "ذات بواعث سياسية ولا تستند إلى أي أساس"، فقد تعهّدت باستعراض الوثائق وبإطلاع الوكالة على تقييمها لها.

واو- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

واو-١- تحويل اليورانيوم

١٧- أتمت الوكالة تقييمها لنتائج التحقق من الرصيد المادي للمواد النووية الموجودة في مرفق تحويل اليورانيوم الذي أجري في آذار/مارس ٢٠٠٧، وخلصت إلى أن الرصيد المادي الذي أعلنته إيران يتسق مع نتائج التحقق من الرصيد المادي ضمن حدود معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمحطات تحويل ذات قدرة معالجة مماثلة.

١٨- وخلال حملة التحويل الجارية في مرفق تحويل اليورانيوم، التي بدأت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ بعد استكمال التحقق من الرصيد المادي، كان قد جرى إنتاج ما يقارب ٦٣ طناً من اليورانيوم على شكل سادس فلوريد اليورانيوم حتى تاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وما زالت جميع هذه الكميات خاضعة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة.

واو-٢- المعلومات التصميمية

١٩- كما ورد في التقرير السابق الصادر عن المدير العام (الفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22)، بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغت إيران الوكالة بأنها "علقت" تنفيذ النص المعدل للبند ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية، المتعلق بالتبكير بتقديم المعلومات التصميمية. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، طلبت الوكالة من إيران أن تعيد النظر في قرارها (الوثيقة GOV/INF/2007/8). ولم يتم إحراز أي تقدم في هذه القضية.

واو-٣- تسمية المفتشين والتأشيرات

٢٠- في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت إيران على تسمية خمسة مفتشين جدد تابعين للوكالة (الفقرة ٢٣ من الوثيقة GOV/2007/8)، ليصبح بذلك العدد الإجمالي للمفتشين المسمين لإيران ٢١٩ مفتشاً. كما وافقت إيران على إصدار تأشيرات دخول متعددة السفرات سارية لمدة عام لثلاثة عشر مفتشاً من مفتشي الوكالة.

واو-٤- أمور أخرى

٢١- في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، اضطلعت الوكالة بعملية تحقق من الرصيد المادي في محطة تصنيع الوقود، فحصت خلالها كمية صغيرة من مسحوق أكسيد اليورانيوم الطبيعي معدة للاستخدام كمواد لتقييم لاختبارات معالجة أولية. وبلغ تركيب معدات المعالجة مرحلة متقدمة، إلا أن المرفق لم يوضع بعد قيد التشغيل.

زاي- موجز

٢٢- إن الوكالة قادرة على التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنه في إيران. فقد ظلت إيران تتيح للوكالة معاينة المواد النووية المعلنه، وقدمت التقارير المطلوبة منها بشأن حصر المواد النووية فيما يخص المواد والمرافق النووية المعلنه. إلا أن الوكالة لا تزال غير قادرة على التحقق من عدد من الجوانب المتصلة بنطاق وطبيعة برنامج إيران النووي. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة لم تتلق منذ بدايات عام ٢٠٠٦ نوع

المعلومات الذي كانت إيران تقدمه من قبل، بما في ذلك المعلومات المقدمة بموجب البروتوكول الإضافي؛ وعلى سبيل المثال المعلومات ذات الصلة بالبحوث الجارية المتقدمة المتعلقة بالطرد المركزي.

٢٣- تشكل خطة العمل خطوة كبيرة إلى الأمام. وإذا تصدّت إيران أخيراً لقضايا التحقق العالقة منذ أمد طويل، فإن من المفترض أن تصبح الوكالة قادرة على إعادة تكوين السجل التاريخي لبرنامج إيران النووي. وبطبيعة الحال، فإن مفتاح التنفيذ الناجح لخطة العمل المتفق عليها هو تعاون إيران الكامل والفعال مع الوكالة وتزويدها بالوكالة بجميع المعلومات ذات الصلة وبإمكانية معاينة جميع الوثائق ذات الصلة ومقابلة جميع الأفراد ذوي الصلة بغية تمكين الوكالة من حسم جميع القضايا العالقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى الوكالة أن من اللازم أن تلتزم إيران بالجدول الزمني المحدد في خطة العمل وأن تنقذ جميع التدابير الرقابية وإجراءات تحسين الشفافية الضرورية، بما فيها التدابير المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي.

٢٤- وما أن تستكمل عملية توضيح ماضي برنامج إيران النووي، سيكون على إيران مواصلة بناء الثقة بشأن نطاق وطبيعة برنامجها النووي الحاضر واللاحق. إن الثقة في الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران لنووي تقتضي تمكين الوكالة من تقديم تأكيدات ليس بشأن المواد النووية المعلنة فحسب، بل أيضاً، وبقدر مماثل من الأهمية، بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وذلك من خلال تنفيذ البروتوكول الإضافي. لذا فإن المدير العام يناشد مرةً أخرى إيران التصديق على البروتوكول الإضافي وإنفاذه في أقرب موعد ممكن، نزولاً عند طلب مجلس المحافظين ومجلس الأمن الدولي.

٢٥- وعلى عكس ما ورد في قرارات مجلس الأمن، لم تعلق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء إذ أنها استمرت في تشغيل المحطة التجريبية لإثراء الوقود، كما واصلت بناء محطة إثراء الوقود وتشغيلها. وتواصل إيران أيضاً إنشاء مفاعلها البحثي IR-40 وتشغيل محطة إنتاج الماء الثقيل.

٢٦- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.

(صدر أيضاً باعتباره الوثيقة (INFCIRC/711)

التفاهات

بين

جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية

بشأن

طرائق حسم القضايا العالقة

طهران - ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في إطار المفاوضات التي جرت في فيينا بين سعادة الدكتور علي لاريجاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في إيران وسعادة الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ إثر المبادرة المتخذة من جانب جمهورية إيران الإسلامية كبادرة لحسن النوايا وبناءً على الاتفاق الذي تم التوصل إليه، قام وفد رفيع المستوى مؤلف من مديري الإدارات المعنية بالشؤون التقنية والقانونية والسياسية في الوكالة بزيارة إلى طهران يومي ١١ و١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، جرى خلالها إعداد نص "التفاهات بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن طرائق حسم القضايا العالقة، طهران، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧".

وقد عُقد اجتماع ثان في فيينا يوم ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أعقبه اجتماع آخر في إيران يومي ٢٠ و٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسنحت لوفد الوكالة فرصة عقد لقاءات مع سعادة الدكتور لاريجاني أثناء كلتا الزيارتين لطهران. وعقب هذه الاجتماعات المتتالية الثلاثة، توصل الطرفان إلى التفاهات التالية:

أولاً- آخر مستجدات الأوضاع:

بناءً على الطرائق المتفق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أُخذت المقررات التالية:

١- القضايا الراهنة:

ألف- برنامج الإثراء

اتفقت الوكالة وإيران على التعاون في إعداد النهج الرقابي الخاص بمحطة إثراء الوقود المقامة في ناتانز وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة المعقود مع إيران. وقد تمت موافاة إيران في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بمسودة نص ورقة النهج الرقابي، وملحق المرفق الخاص بمحطة إثراء الوقود (IRN). وجرت مناقشة النهج الرقابي وملحق المرفق أثناء اجتماعات تقنية عُقدت في إيران بين الوكالة وهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسوف يجرى مزيد من المناقشات بهدف التوصل إلى صيغة نهائية لملاحق المرفق بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

باء- مفاعل الماء الثقيل البحثي المقام في أراك

وافقت إيران على طلب الوكالة بتنفيذ موقع مفاعل الماء الثقيل البحثي (IR40) المقام في أراك. وجرت زيارة ناجحة للموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

جيم- تسمية مفتشين جدد

في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت إيران على تسمية خمسة مفتشين إضافيين.

دال- قضية التأشيرات المتعددة مرات الدخول

في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت إيران على إصدار تأشيرات متعددة مرات الدخول سارية لمدة عام لأربعة عشر مفتشاً وموظفاً في الوكالة.

٢- قضايا عالقة سابقة:**ألف- تجارب البلوتونيوم**

كي يتسنى إغلاق الملف الخاص بقضية البلوتونيوم وطى صفحته، قامت الوكالة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بموافقة إيران بالأسئلة المتبقية. وأثناء اجتماع عُقد في إيران بين ممثلي الوكالة وإيران، قدّمت إيران إلى الوكالة إيضاحات ساعدت على تفسير ما بقي من أسئلة. وإضافة إلى ذلك، بعثت إيران، في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، برسالة إلى الوكالة ضمّنتها إيضاحات إضافية لبعض الأسئلة. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ذكرت الوكالة أن الإفادات التي قدمتها إيران في توقيت سابق تتسق مع الاستنباطات التي استخلصتها الوكالة، بما يحسم هذا الأمر بالتالي. وسوف تقوم الوكالة بإبلاغ ذلك رسمياً إلى إيران عبر رسالة بهذا المفاد.

باء- قضية الطاردات المركزية من طراز P1-P2:

بناءً على الطرائق المتفق عليها بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، اتفقت إيران والوكالة على الخطوات الإجرائية التالية لحسم قضية الطاردات المركزية طراز P1-P2. ويفترض الجدول الزمني المقترح أن تعلن الوكالة إنهاء قضية تجارب البلوتونيوم العالقة بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، مع الإفادة عنها لاحقاً ضمن تقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وسوف تطرح الوكالة جميع الأسئلة المتبقية بشأن هذه القضية بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتجري إيران والوكالة مناقشات في إيران يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لإيضاح الأسئلة المثارة. ويلى ذلك اجتماع لاحق في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لإلقاء مزيد من الضوء على الإجابات المقدّمة خطياً. والتاريخ المستهدف من جانب الوكالة لإنهاء هذه القضية هو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

جيم- مصدر التلوث

بناءً على الطرائق المتفق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وبالنظر إلى استنباطات الوكالة التي تتجه، إجمالاً، إلى دعم إفادة إيران حول المنشأ الأجنبي لما لوحظ من تلوث باليورانيوم الشديد الإثراء، فإن القضية العالقة المتبقية الوحيدة بشأن التلوث هي ذلك التلوث الذي تبين وجوده في جامعة تقنية طهران.

وقد اتفقت إيران والوكالة على الخطوات الإجرائية التالية لمعالجة هذه القضية، على أن يتم البدء فيها بمجرد إنهاء قضية الطرادات المركزية طراز P1-P2 وإغلاق هذا الملف. وسوف تعاود الوكالة، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، موافاة إيران بالأسئلة المتبقية بشأن التلوث الذي تبين وجوده في جامعة تقنية ب طهران. وبعد انقضاء أسبوعين على إنهاء قضية الطرادات المركزية طراز P1-P2، تجري إيران والوكالة مناقشات في إيران بشأن هذه القضية.

دال- الوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم

بناءً على طلب الوكالة، وافقت إيران على التعاون مع الوكالة في تيسير مضاهاة الأقسام ذات الصلة من الوثيقة المذكورة. وتعكف إيران حالياً على مراجعة الاقتراحات التي سبق طرحها أثناء الاجتماع الأول في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وبعد اتخاذ هذه الخطوة من جانب إيران، تتعهد الوكالة بإنهاء هذه القضية.

ثانياً- طرائق حسم قضايا عالقة أخرى

ألف- البولونيوم-٢١٠

بناءً على الطرائق المتفق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت إيران على معالجة هذه القضية، بمجرد إنهاء جميع القضايا السالفة الذكر وإغلاق ملفاتها. وقد اتفقت إيران والوكالة على الخطوات الإجرائية التالية: فيما يخص هذه القضية، سوف توافي الوكالة إيران كتابةً بجميع ما لديها من أسئلة متبقية بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وبعد مرور أسبوعين على إنهاء قضيتي مصدر التلوث ومعدن اليورانيوم وطبي صفحاتهما، معبراً عن ذلك في تقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين، تجري إيران والوكالة مناقشات في إيران تقدم خلالها إيران إيضاحات بشأن البولونيوم-٢١٠.

باء- منجم غاشين

بناءً على الطرائق المتفق عليها في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وافقت إيران على معالجة هذه القضية، بمجرد إنهاء قضية البولونيوم-٢١٠ وإغلاق ملفها. وقد اتفقت إيران والوكالة على الخطوات الإجرائية التالية: فيما يخص هذه القضية، سوف توافي الوكالة إيران كتابةً بجميع ما لديها من أسئلة متبقية بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وبعد مرور أسبوعين على إنهاء قضية البولونيوم-٢١٠ وطبي صفحاتها، معبراً عن ذلك في تقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين، تجري إيران والوكالة مناقشات في إيران تقدم خلالها إيران إيضاحات بشأن منجم غاشين.

ثالثاً- الدراسات المزعومة

أكدت إيران مراراً وتكراراً أنها تعتبر أن الدراسات المزعومة التالية هي ادعاءات ذات بواعث سياسية ولا تستند إلى أي أساس بيد أن الوكالة ستسمح لإيران بالاطلاع على الوثائق التي في حوزتها بشأن ما يلي: مشروع الملح الأخضر، واختبار متفجرات قوية، ومركبة القذائف العائدة.

وكبادرة لحسن النوايا والتعاون مع الوكالة سوف تقوم إيران، بمجرد تلقي جميع الوثائق ذات الصلة، بمراجعة هذا الأمر وإبلاغ الوكالة بتقييمها للموقف.

رابعاً- تفاهات عامة

١- تغطي هذه الطرائق جميع القضايا المتبقية. وقد أكدت الوكالة أنه لا توجد أية قضايا والتباسات متبقية أخرى بشأن البرنامج النووي السابق والأنشطة النووية السابقة لإيران.

٢- وافقت الوكالة على موافاة إيران بجميع الأسئلة المتبقية وفقاً لخطة العمل المذكورة أعلاه. ومعنى ذلك أنه بعد ورود هذه الأسئلة، لن تبقى أية أسئلة أخرى. وسوف توافي إيران الوكالة بالإيضاحات والمعلومات المطلوبة.

٣- ويرى وفد الوكالة أن الاتفاق على القضايا المذكورة عاليه سوف يعزز بدرجة أكبر من كفاءة تنفيذ الضمانات في إيران ومن قدرة الوكالة على الخلوص إلى أن أنشطة إيران النووية ذات طابع سلمي حصراً.

٤- وقد أمكن للوكالة التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في مرافق الإثراء الكائنة في إيران، وخلصت بالتالي إلى أن هذه المواد تظل في إطار الاستخدام السلمي.

٥- واتفقت الوكالة وإيران على أن تنفيذ الضمانات في إيران سيجري بشكل روتيني بعد تنفيذ خطة العمل المذكورة آنفاً والطرائق المنفق عليها لحسم القضايا العالقة.